الإعلام الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.د.يزن خلوق محمد ساجد أ.د. إسراء علاء نوري

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

dr_yazenkhalook@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢١/١٢/٦ القبول: ٢٠٢٢/١/٥

مستخلص البحث

يعد الاعلام الأمني احد المقومات الأساسية لاستقرار النظم السياسية لما له أهمية في عملية ترسيخ الأسس الديمقراطية وكونه اداة تغيير وتشكيل الرأي العام تجاه النظام السياسي، وتتضح أهمية البحث كمحاولة للكشف عن خطورة العمل الأمني والممارسات التي تهدد الامن المجتمعي في العراق ومن ثم ارتباط الكشف عن هذه الأهمية بعمل وفعالية وسائل الاعلام واهميتها بالنسبة للفرد العراقي لإشاعة ثقافة وامن المجتمع، ويهدف البحث الى اظهار دور الاعلام الأمني في تغيير الاتجاهات السلبية لدى الفرد العراقي عبر ابراز الدور الأمني لأجهزة الدولة في استثمار المعلومات التوجيهية لتحديد اهم المخاطر التي تهدد المجتمع والتعرف على دور وسائل الاعلام الأمني في تحقيق الاستقرار السياسي، وبالتالي نصل للاستنتاج ان الاعلام الأمني يستند في نجاحه في تحقيق الاستقرار السياسي على تحقيق الامن المجتمعي وهذا الأخير يستند على وعي رجال الامن وافراد المجتمع في قبول الاخر والعيش المشترك معه، وقد تضمّن البحث ثلاثة مباحث تناول الأول ماهية الاستقرار السياسي والأمني، وتناول الثاني واقع الاستقرار السياسي والإعلام الأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اما المبحث الثالث والأخير فتناول دور الإعلام الأمني في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق من حيث السياسات والاستراتيجيات.

الكلمات المفتاحية: الاعلام الأمني؛ الاستقرار السياسي؛ النظام السياسي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Security Media and Fulfilling Political Stability in Iraq after 2003

Dr. Yazen Kh. Mohammad Sajed **Prof. Dr. Esraa A. Nory**
College of Political Sciences / University of Mosul
dr_yazenkhalook@uomosul.edu.iq

Received: 6/12/2021 Accepted: 5/1/2022

Abstract

Security media is one of the basic components of the stability of political systems because of its importance in the process of consolidating democratic foundations and being a tool for changing and shaping public opinion towards the political system. The research is an attempt to reveal the importance of security and practices that threaten societal security in Iraq. Then the connection of revealing this significance to the work and effectiveness of the media and its prominence for the Iraqi individual to spread the culture of security of society. The research aims to show the role of the security media in changing the negative trends of the Iraqi individual by highlighting the security role of state agencies in investing guiding information to identify the most critical risks that threaten society and to identify the role of security media instruments in achieving political stability, and thus we come to the conclusion that the security media bases its success in accomplishing political stability on achieving societal security, and the latter depends on the awareness of security men and members of society in accepting the other and coexisting with him. The second section involved the reality of political stability and security media in Iraq after 2003. The third and final one covered the role of the security media in implementing political stability in Iraq in terms of policies and strategies.

Keywords: Security media; political stability; political system.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

وضعت وسائل الاعلام على اختلاف تعددها وتنوعها وبطريقة تكاد تكون مصيرية للبشرية في مواجهة عصر جديد يستحق ان يطلق عليه تسمية (عصر سيادة الاعلام)، إذ ازدادت ابعاد الدور الاعلامي من خلال الاقمار الصناعية، والبث المباشر، وزيادة اعداد المحطات الفضائية على نحو لم يكن مسبوقاً من قبل، وشيوع شبكة الانترنيت، وربطها العالم في شرايين معلوماتية لم تكن متاحة مسبقاً، وهذا جعل من الميسور وضع الجمهور في دول العالم كافة عرضة لتأثير وسائله المتنوعة، إذ أن وسائل الاعلام تضطلع بدور مهم على مختلف المستويات، النظرية والتطبيقية وعلى نطاق واسع في ايصال معطيات الفكر والمعرفة الى الناس بلغة وأدوات أكثر نفاذاً وفاعلية في تشكيل فكر المجتمع ووجدانه.

إذ شهد المجتمع ظهور العنف بوسائل المختلفة وحيث تسعى كل الشرائح الى القضاء عليه وانطلاقاً من المكانة التي يحتلها الاعلام وما يملكه من قدرة في الاقناع وتوجيه الرأي العام، أصبح اهتمام الدولة به كثيفاً إذ تم استغلاله في شتى المجالات ومن بينها الأمن الذي يعد إحدى الاهتمامات الكبرى المنوطة بالدولة، فلا إنتاج ولا تقدم اقتصادي أو اجتماعي أو حضاري دون توفره، وشأنه شأن الاعلام، إذ إن الاعلام والامن بحاجة كل منها للآخر، هذا ما ساهم في ظهور نوعاً من الاعلام يسمى الاعلام الأمني.

أهمية البحث: يُعد الاعلام بصورة عامة من أكثر ادوات التغيير قوة لما له من سلطة على افراد المجتمع بشرائحهم المختلفة، ولاسيما مع توجيه مشاعرهم واحاسيسهم نحو قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية تتصل او لا تتصل مباشرة بالتحديات التي تجابه بلدانهم ومجتمعاتهم، إذ أخذت عمليات التواصل بالعالم بأسره تأخذ اشكالاً متشابهة نسبياً، بحكم عمليات التقارب بين مكوناته، غير ان تأثيراتها تأتي مختلفة بدرجة كبيرة تبعاً للخصوصيات الثقافية والحضارية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض. إذ تتضح اهمية البحث بمحاولة الكشف عن خطورة وأهمية الفعل الامني أو

الممارسات التي تهدد الأمن المجتمعي في العراق، ومن ثم ارتباط الكشف عن هذه الاهمية بعمل وفعالية وسائل الاعلام واهميتها بالنسبة للأفراد، فضلاً عن اهمية الدور الذي تقوم به اجهزة الامن من استثمار وسائل الاعلام بأقصى ما تستطيع لإشاعة ثقافة وامن المجتمع العراقي.

اشكالية البحث: يتبوأ الاعلام بعامة والاعلام الامني بخاصة المفتاح الاساس لاستقرار النظام السياسي بعده رافداً اساسياً في عملية ترسيخ الديمقراطية اجتماعياً من جهة، واداة تغيير وتشكيل للرأي العام تجاه النظام السياسي برمته من جهة اخرى. إذ تتبلور مشكلة البحث في ان هناك العديد من القيم والاتجاهات في المجتمع العراقي تتعارض مع القيم الديمقراطية والتي تعد الأساس لاستقرار النظام السياسي، فهل يمكن ان يكون للإعلام الامني دور في تشكيل قيم واتجاهات جديدة، او صياغة قيم مستحدثة، او الغاء قيم مستقرة لا تنسجم مع المنظومة القيمية السائدة في المجتمع؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاعلام الأمني يُعدُّ أحد المرتكزات لاستقرار النظم السياسية في العراق، وعلى هذا الأساس فكلما استطاع النظام السياسي ان يستثمر الاعلام بشكل عام لإشاعة ثقافة الامن المجتمعي كان رافداً اساسياً في ترسيخ الديمقراطية وساهم في تشكيل رأي عام إيجابي تجاهه، وهذا ما يعزز في استقرار الحياة السياسية في العراق.

هدف البحث: إن الهدف من الاعلام بعامة والإعلام الأمني بخاصة، هو تغيير الاتجاهات السلبية لدى افراد المجتمع، ويهدف البحث: ابراز الدور الامني لأجهزة الدولة باستثمار المعلومات التوجيهية لإبراز أهم المخاطر التي تحيط بالمجتمع. والتعرف على دور الاعلام في تحقيق الاستقرار السياسي، وتحليل المشكلات الحقيقية التي تواجه نجاح الاعلام الأمني، وبناء نموذج من السياسات والاستراتيجيات التي يمكن ان يتبعها الاعلام الامني لتحقيق الاستقرار السياسي.

منهجية البحث: لغرض الإحاطة بمضمون الدراسة وتحقيق أهدافها تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي، كون النظام السياسي مجموعة من العناصر وان أي تغيير

يحدث في هذه المنظومة يؤدي الى التغيير في مسار النظام برمته، فمدخلات النظام السياسي تتضمن وجود قيم واتجاهات تتعارض مع استقرار عمل هذا النظام وهذا ما يتضمن الى اتباع سياسات كمخرجات من شانها ان تغير او تتطور مثل هذه القيم لتحقيق الاستقرار السياسي.

هيكلية البحث: اقتضى البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، والتي ذُكر فيها أهم الاستنتاجات، حيث تناول المبحث الأول ماهية الاستقرار السياسي والأمني، بينما تناول المبحث الثاني واقع الاستقرار السياسي والإعلام الأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اما المبحث الثالث والأخير فتناول دور الإعلام الأمني في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق من حيث السياسات والاستراتيجيات.

المبحث الاول

ماهية الاستقرار السياسي والإعلام الأمني

اولاً/ مفهوم الاستقرار السياسي

يُعد الاستقرار السياسي أحد مؤشرات نجاح العملية السياسية، ويُعرّف بأنه "وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة اخرى، وان اختلفت درجاتها، وهي ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، وهو قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف" (بُوعافيه، ٢٠١٦، ٣١١).

والاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الازمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف، إذ إن هنالك العديد من المؤشرات التي تحدد استقرارية النظام السياسي وعدم استقراريته، وهي: (خليفة، ١٩٩٩، ٢١١).

١. عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.
٢. عدد الاضطرابات العامة.
٣. وجود حرب عصابات.
٤. عدد الازمات الحكومية داخل البناء السياسي.
٥. عدد الثورات التي قامت لتغيير النظام السياسي.

ويتأثر واقع الاستقرار السياسي في المجتمع بعوامل متعددة ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وامنية داخلية وخارجية متداخلة، ومن الممكن ان تصبح مسببات لعدم الاستقرار السياسي حتى في المجتمعات المتقدمة والعريقة ديمقراطياً، وللاستقرار السياسي بعدين هما: (خُضيرات، ٢٠١٢، ٧١).

١. الاستقرار السياسي الداخلي، يعني ادارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، إذ يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية.

٢. الاستقرار السياسي الخارجي، يشير الى قدرة الدولة وكفاءتها في إدارة المصالح العليا للبلد في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجية التي غالباً ما تساهم في عدم استقرار النظام السياسي، بسبب تأثيرها المباشر على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمحلية.

ثانياً/ ماهية الاعلام والاعلام الأمني: المفهوم والوظائف

يُعرف عصرنا الحالي بأنه عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية فأنه أيضاً عصر وسائل الاتصال الحديثة او عصر الاعلام، فقد تعددت هذه الوسائل وتقدمت اساليبها وتقنياتها وصارت تعتمد على أدق المستحدثات العلمية واكثرها تعقيداً، لقد شهدت وسائل الاعلام عدة تطورات وابتكارات بدأ بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالهاتف والنصوص المتلفزة وانتهت بالأقمار والالياف الضوئية.

ويُعرّف الإعلام في الإطار الأكاديمي بانه العملية التي يتم من خلالها تقديم المعلومات والبيانات بصوره الحقيقية والصحيحة والاخبار الواضح والصادق، بما فيه دقة الوقائع والافكار والآراء لأوسع شريحة من المجتمع (ناصر، ٢٠٠٩، ٩٨)، وهو عملية الاتصال التي تتم باستخدام وسائل الاعلام الجماهيرية التي هي مجموعة معدات ميكانيكية أو الكترونية لها القدرة على إيصال الرسائل الاتصالية الى عدد كبير من الناس (إصبع، ٢٠٠٤، ١٩). وهو نقل للمعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة، عبر ادوات ووسائل الاعلام والنشر الظاهرة والمعنوية، ذات الشخصية الحقيقية أو الاعتبارية، بقصد التأثير سواء عبّر موضوعياً او لم يُعبّر، وسواء كان التعبير لعقلية الجماهير أم لغرائزها (الجبار، ٢٠١١، ١٠–١١). اما **الاعلام الامني** "**فهو النشر الصادق للحقائق والثوابت الامنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها والرامية الى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجماهير، من خلال تبصيرهم بالمعارف والعلوم الامنية وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسؤولياتهم الامنية وكسب مساندتهم في مواجهة اصناف الجريمة وكشف مظاهر الانحراف**" (عدلي & الله، ٢٠٠١، ١٥٨).

وتتعدد مهام الاعلام الأمني بشكل عام حسب طبيعة عمل الأجهزة الأمنية واختلاف طبيعة عملها ومن الطبيعي ان تختلف كذلك هذه المهام تبعاً للهدف منه،

وطبقاً لما مطلوب انجازه، والمهمة المحددة والموكلة اليه، فهو يهدف في زمن الحرب او اثناء الاعداد لها الى تهيئة الظروف المناسبة للعمليات الأمنية، وتهيئة الرأي العام والقوات المسلحة وقطاعات الدولة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبوجه عام يمكن تلخيص مهام الاعلام الامني في وقت الحرب بالآتي: (نعمة، ٢٠١٧، ٣٠٧–٣٠٨).

١. دعوة المواطنين لاتباع اساليب الدفاع المدني اثناء الغارات.
٢. العمل على رفع الروح المعنوية للشعب خلال فترة الحرب عبر زيادة التحام الشعب بقواته المسلحة وتحثين الشعب ضد الاشاعات المغرضة.
٣. الاسهام في شن الحرب النفسية ضد العدو.
٤. خطر نشر اي معلومات عسكرية إلا مِن مصادرها المعترف بها من الاجهزة العسكرية المختصة.
٥. الالتزام بالمصداقية خلال اذاعة الموقف الفعلي للعمليات والدور الذي تقوم به القوات المسلحة.
٦. غرس عقيدة التضحية والبذل والعطاء والتهيئة النفسية والمعنوية.
٧. الاسهام في اعداد الشعب للمعركة من خلال التعريف بأهداف الحرب، وشرح ابعاد قضية الصراع.
٨. التعريف بالموقف السياسي وشرح توجهات الرأي العام والخارجي سواء المؤيدة أو المعارضة.
٩. توعية الشعب من خلال شرح ابعاد ومقتضيات الامن الوطني واهمية الدفاع عن الوطن بتقديم وعرض المعلومات المدنية والعسكرية والامنية المرتبطة بالموقف.
١٠. التعريف بأهمية اعداد الدولة لاحتمالات الصراع المسلح الى جانب اعداد القوات، بحيث تصبح الدول بكل قدراتها السياسية والاقتصادية والشعبية والعسكرية مستعدة للعمل تحت ظروف الحرب.
١١. ابراز اهمية المشاركة بين المدنيين والعسكريين في التصدي للأعمال المضادة والتقليل من آثارها.
١٢. التهيئة النفسية للمواطن من اجل ازالة الرهبة من تأثير اعمال العدو المضادة، وتوعيته بالإجراءات التي يجب ان يتخذها لتأمين نفسه، واسرته وممتلكاته.

المبحث الثاني

الاستقرار السياسي والاعلام الامني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ان التحولات العميقة التي تعرض لها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ اثرت في الاعلام العراقي شكلاً ومضموناً كالتخصيص واللبرلة الاقتصادية والدمقرطة السياسية، وهذه التحولات نجدها في سياق التحولات في هيكل المؤسسات الاعلامية وتزايد الاحتكار إذ تتحكم مؤسسات اقتصادية وسياسية ودينية متنوعة، بالبث والخطاب الاعلامي في عصر تزداد فيه الاصوات بالاتجاهات والاختلافات (العامري، ٢٠٠٩، ١١١).

وبقدر تعلق الامر بموضوع بحثنا وهو الاستقرار السياسي في العراق، فقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ أزمات وتوترات عديدة كانت بسبب عوامل متداخلة (داخلية وخارجية) برزت مظاهرها في تصعيد المعضلة الأمنية، وفي أزمات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما جوبه النظام السياسي الجديد ببعض دلائل الرفض القائم على أسس (سياسية – مجتمعية)، ومن مظاهر هذا الرفض كان العنف المسلح، الذي نتج عنه واقعاً سياسياً سلبياً وقصوراً في الاداء المؤسساتي والحكومي، وقد بدا أثر تلك الدوافع والاسباب بصورة محددات نالت ليس من النظام السياسي/ الدولة العراقية بل وقوضت اي مسعى لاستقرار سياسي. وتتمثل هذه الازمات والتحديات، بـ:

أولاً/ التحديات السياسية والأمنية: بعد سقوط النظام السابق في العراق عام ٢٠٠٣، ساد الفراغ الأمني والقانوني والفوضى واعمال السلب والنهب والتخريب والطائفية في كل ارجاء البلاد، وكان للأفكار والبرامج الطائفية التي طرحتها اغلب الجماعات والمنظمات التي ظهرت على الساحة العراقية بعد الاحتلال الاميركي دور كبير ومؤثر في انتشار الطائفية، ولاسيما بعد ان لاقت الدعم من بعض الشخصيات الاجتماعية وبعض من دول الجوار والمخابرات الاقليمية والدولية، إذ اتخذت الطائفية اشكالاً

عديدة من التشدد والتطرف الديني، وهذا ما أدى الى تنامي اعمال العنف والقتل والتهجير والتي اجتاحت البلاد، ولاسيما بعد حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين في محافظة صلاح الدين قضاء سامراء، ذلك التفجير الذي ألهب روح الطائفية والثأر والانتقام، وكاد ان يدخل العراق في حرب اهلية طاحنة، لولا تدخل بعض المراجع الدينية واحتواء الازمة قبل تطورها بشكل اوسع، إذ هنالك العديد من العوامل التي اسهمت في تغذية التطرف الطائفي والعرقي، دفع الكثير من العقول العراقية العلمية الرافضة لتمزيق وحدة العراق الى الهجرة نحو الخارج، وما تنتجه من صراعات داخل المجتمع العراقي، بدءاً من العملية السياسية التي بنيت على اسس طائفية وعرقية بدلاً من البرامج السياسية الرشيدة، وتفضيل المصالح العامة على المصالح الشخصية والحزبية، فضلاً عن سياسة تفتيت الوحدة السياسية التي اعتمدتها الادارة الاميركية خلال فترة احتلالها للعراق وسعيها الى اضعاف دور القوى العلمانية والديمقراطية واعطاء الدور الاكبر للعشائرية والطائفية في تشكيل الدولة العراقية. فضلاً عن ذلك انتشار الجماعات المسلحة بتنوعاتها المختلفة والتي عملت على حمل السلاح لإرهاب الدولة والمواطن، كما لابد من الإشارة الى السياسات التي اتبعت والتي كانت ذات ابعاد طائفية وعرقية، ومشكلات تتعلق بالمهجرين في الداخل والخارج، وبالتالي ظهور سياسات التغيير الديمغرافي، والتجاوز على القانون، وشيوع الجريمة والبطالة المتفشية، وارتفاع نسبة الشباب المهاجرين الى جانب الكفاءات العلمية (العربي، ٢٠٠٨، ١٤١; حطيط، ٢٠٠٩، ٣٠–٣٩). وتمثلت هذه التحديات بـ : (حميد، ٢٠٠٥، ١٧٢; دال، ٢٠٠٥، ٣٦٣; عجيل، ٢٠١٦، ١٢٨–١٣١)

١. فشل النظام السياسي في تحقيق اندماج اجتماعي بين مكونات المجتمع المختلفة وفشله في بناء هوية وطنية عراقية جامعة لكل مكونات المجتمع، وذلك يرجع الى الخلل الذي رافق طبيعة تشكيل السلطة السياسية، فانعدام التوازن بين مؤسسات الدولة من ناحية وبين مكونات المجتمع من ناحية اخرى لصالح شخص الماسك بالسلطة، ادى في المحصلة الى ان يكون النظام هو الحاضن للدولة بدلاً

من ان تكون الدولة هي الحاضنة للنظام، الامر الذي انعكس سلباً على التكوين الاجتماعي للمجتمع العراقي من جهة، وعلى قدرته في الاندماج والتكامل من جهة اخرى، ومن ثم عدم القدرة على تعبئة المجتمع في بناء الدولة والامة، مما ادى الى وجود خللاً في بناء النظام السياسي، فظهور ازمات كالتغلغل والتوزيع والمشاركة والشرعية والاندماج والهوية اوجدت شرخاً عميقاً في جدار المواطنة فبدلاً من ان يكون هناك ولاءً واحداً للدولة فحسب، اصبحت هناك ولاءات فرعية تنافس الولاء للدولة، وتعلو عليها احياناً وهو ما يعني فقدان الاندماج وفقدان حس الانتماء المشترك لمواطنة حقيقية.

٢. افضى انهيار النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ الى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان لكل منها هويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ومن ثم انغماسها في الحقل السياسي لتتنامى على اثر ذلك ظاهرة التخندق والانكفاء على الذات بين المكونات المجتمعية العراقية بشكل عمق من ازمة المواطنة.

٣. وهن المؤسسات القانونية والدستورية العراقية وعلى الحقب التاريخية مختلفة التي مر بها العراق، وهذا ما ادى الى اخفاق هذه المؤسسات في تحقيق هوية وطنية مشتركة.

٤. التطبيق المشوه للديمقراطية التوافقية مما أدى الى تعزيز بروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

٥. التدخلات الخارجية المستمرة عبر التعامل مع بعض المكونات الاجتماعية بدلالة الانتماءات (الدينية–الطائفية–العرقية) بصرف النظر عن الانتماء الوطني.

٦. وجود فجوة ادارية وقانونية وسياسية (فراغ مؤسساتي) ساهمت في تفجير الحساسيات الاثنية والطائفية، مترافقاً ذلك مع فوضى سلاح وسعي بعض

الجماعات والمنظمات للتسلح، مما مهدَّ لانزلاق الامور الى منزلقات خطيرة واستمرار دوامة العنف الداخلي.

٧. ساهمت ظاهرة ضعف المؤسسة السياسية العراقية في تشجيع البنية الاجتماعية التقليدية، ذلك ان غياب الديمقراطية في مؤسساتها وتنظيماتها الداخلية وشيوع العنف قاد الى التعميم على ظروف الفساد الاداري والشخصي والعجز الفكري وتدني الوعي والقسوة في حياتها الداخلية بما ولدَّ كثرة الانشقاقات.

٨. المشكلة الطائفية من اهم المشكلات التي عانى منها النظام السياسي العراقي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ بسبب المشكلات التي خلقتها طبيعة التقسيم الطائفي والسياسي للمناصب الحكومية في البلد، على الرغم من محاولات الحكومة العراقية تجاوز هذه الازمة إلا أنها تعد حقيقة واقعة لا يمكن تجاوزها.

ثانياً/ التحديات الاجتماعية والدينية: يتألف سكان العراق من جماعات اثنية/ عرقية وهم العرب الذين يمثلون اغلب سكان العراق، ويدين عرب اهل العراق بالديانة الاسلامية ويتوزعون مذهبياً الى شيعة وسنة، مع وجود عرب بنسب قليلة يعتنقون ديانات اخرى مثل المسيحيين والصابئة ولغتهم هي اللغة العربية ويتوزعون على معظم مناطق العراق، ويلي العرب الكرد بوصفهم القومية الثانية، إذ يقطنون في مناطق شمال شرق العراق، ويعتنق غالبيتهم الديانة الاسلامية، وينقسم الكرد الى كرد سنة وكرد شيعة (الفيلية)، فضلاً عن الكرد الايزيديين، وتأتي بعد الكرد القومية التركمانية، وهم مسلمون منقسمون الى سنة وشيعة، ويسكنون في قضاء تلعفر شمال محافظة الموصل وكركوك وصلاح الدين (تركي، ٢٠١٢، ١٠٧). ومن الناحية الدينية هنالك ثلاث جماعات دينية في العراق هم المسلمون الذين يشكلون نسبة (٩٥%) من نسبة السكان، وينقسم المسلمون الى شيعة وسنة، وكذلك لكل من السنة والشيعة العديد من الانقسامات والتفرعات داخل الطائفة الواحدة، أما المسيحيون فالوجود المسيحي قديم وهذا الوجود متنوع والمسيحيون العراقيون ينقسمون الى كاثوليك وأرثوذكس وانجيليون او بروتستانت، وتبلغ نسبتهم (٣%) ويتوزعون على محافظات بغداد والموصل

والمحافظات الشمالية وفئة قليلة من المحافظات الجنوبية كالبصرة وبابل، كما تتواجد في العراق مواطنون من اديان وطوائف اخرى كالصابئة واليزيدية، إذ يتواجد الصابئة في جنوب العراق وبغداد العاصمة، ويتواجد كل من اليزيدين والشبك في الموصل وكركوك واربيل (إبراهيم وآخرون، ١٩٩٦، ٢٥١).

ونجد إن النظم العشائرية لها دورٌ مميزٌ في التاريخ الحديث للعراق، فهي ابرز التنظيمات الاجتماعية التي استطاعت اثبات وجودها بقدرتها في التحكم بطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي، وذلك عبر صوغها لسلوكيات ملزمة للافراد، وهو يطلق عليها الوقائع الاجتماعية، إذ تشكل القبيلة محوراً اساسياً في النسيج الاجتماعي العراقي، وتؤثر في سياق تطوره الديمقراطي، فالتنظيمات العشائرية التي برزت بعد الاحداث في عام ٢٠٠٣ تستند في هيكلها واهدافها الى رؤى تقليدية والملاحظ أن أغلب التأثيرات العشائرية في الحدث العراقي تأتي في إطار المؤثرات الشخصية لبعض رؤساء القبائل والعشائر من خلال احزاب دينية او علمانية، فتأثير القبيلة على سلوك الفرد بدا واضحاً ولا يمكن تجاهله، فالقبيلة في العراق تعد من اكثر المرجعيات المحددة لسلوك الفرد، إذ يكون لهذه المرجعية دور في تنشئة الافراد ربما تكون او تحاول ان تكون متناسبة مع مرحلة التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق، فصوت الدين والعشيرة والمذهب اقوى من اي صوت اخر، لذلك لابد من ان تكون البداية منهم، لما يشكلون من تأثيرٍ حيوي وحاسمٍ (أحمد، ٢٠١٣، ١٣٠; العنبكي، ٢٠٠٦، ٦٤). ويمكن تحديد تأثير العشائرية على النظام السياسي واستقراره، فيما يأتي (مشعل، ٢٠٠٨، ١١٩–٢٢٤؛ ناهي، ٢٠٠٧، ٦٤):

١. تحول ولاء الفرد من الدولة الى الطائفة والعشيرة، بل ان المواطن العراقي ونتيجة لضعف سلطة الدولة وربما غيابها بالكامل أصبح يلجأ الى الاهتمام بالعشيرة والطائفة من اية دولة اخرى، ومن ثم ادى الى وهن مفهوم المواطنة.

٢. الاستقرار السياسي في اي نظام سياسي ديمقراطي يشمل مجموعة من القيم الاخلاقية والسلوكية والاختيار الرشيد بين بدائل متعددة أحد اهم هذه القيم، في حين تعمل الهوية العشائرية والطائفية في احيان معينة الى تشويه هذه القيم عن طريق منع الفرد من التصرف العقلاني، فمنطق القبيلة والطائفة عندما يعلو على منطق المواطنة يؤدي الى عدم التسامح والتفاعل السياسي بين افراد المجتمع او بين الاحزاب نفسها، ومن ثم يسود منطق العنف السياسي.

٣. إن التنافس السياسي بين الاحزاب لا تكون على أساس برامج سياسية تطرحها الأحزاب بل تحول المنافسة على أسس شخصية وقبائلية، بل وصل الامر الى قيام بعض الأحزاب في تقديم مرشحين رؤساء القبائل والعشائر كمرشحين للأحزاب.

٤. طغيان الولاءات العشائرية على المصلحة العامة من حيث اختيار الممثلين، بما يلحق ذلك اضراراً ببرامج التنمية المستقبلية لاسيما إذا كان الممثلين من غير ذوي الخبرة والتجربة.

ثالثاً/ التحديات الاقتصادية: بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ شرعت سلطة الائتلاف والحكومات المتعاقبة بعملية التحول بالاقتصاد العراقي، من الاقتصاد الموجه من قبل الدولة الى اقتصاد السوق في ضوء سياسات واقتراحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير اللذين يشاركان مع الامم المتحدة واطراف دولية اخرى في عملية اصلاح الاقتصاد العراقي، وتمويل مشروعات التنمية واعادة الاعمار، ويعاني العراق من المشكلات الاقتصادية لم تكن وليدة مدة زمنية قصيرة، بل نتيجة عملية تراكمية طويلة الامد، اشتدت قوتها خلال مدة حكم النظام السابق، بعد ان مارست العوامل السياسية اثرها في حركة الاقتصاد، فالمشكلات الاقتصادية كانت بسبب سوء التصرف بالموارد الاقتصادية وغياب العقلانية في تخصيص الموارد على وفق المنطق الاقتصادي، وحصيلة تلك المشكلات تشوهت العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي واختلال الموازنات المالية والنقدية والمديونية والفقر والتضخم الذي ارتفع الى معدلات لم يسبق ان شهدها الاقتصاد العراقي، مما ادى الى انهيار العملة بعد

اللجوء الى الاصدار النقدي بدون غطاء في تسعينات القرن العشرين لإعادة اعمار ما دمرته الحرب واستمر بالارتفاع الى ان وصل معدل التضخم الى اكثر من ٧٧% في السنوات الماضية، بفعل ارتفاع تكاليف النقل وعجز الطاقة في تلبية حاجات المجتمع، فضلاً عن تزايد الطلب سواء العام والخاص، إذ ارتفعت فقرة الاجور والرواتب كنسبة من الناتج المحلي من ٣٥% الى ٦٠% للسنوات بعد ٢٠٠٣، وكان للنفط دور اساس في تلك المشكلات ولاسيما بعد الحرب العراقية–الايرانية، واصبح الامر اكثر وضوحاً بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠، وما نتج عنها من تدمير للاقتصاد والمجتمع، فبنية الاقتصاد العراقي تكشف انه متمحور حول انتاج وتصدير النفط الخام، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد الى اقتصادين منفصلين ومتمايزين: الاول يضم النفط ومشروعاته، والثاني يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي الوقت الذي يولد فيه الاول (اي النفط ومشروعاته) معظم الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات والايرادات العامة، فأنه لا يستوعب (١%) من حجم القوى العاملة، ولابد من القول ان هذين الاقتصادين لا يرتبطان بعلاقة وثيقة، إلا في حدود توفير الطاقة للقطاع المتخلف وبعض الخدمات الهامشية للقطاع الحديث، وتنعكس هذه الظاهرة على الاقتصاد لجهة عدم التنوع في الانتاج وعدم قدرته على اشباع الطلب المحلي المتزايد من مختلف انواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بما يفوق قدرة القطاع المتخلف (مجموعة باحثين، ٢٠٠٨، ٢٧١، ٢٠٠٩، ٢١٤).

واجهت مهمة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار العديد من الاشكاليات في مقدمتها التركة السابقة، فضلا عن اوضاع ما بعد عام ٢٠٠٣ على صعيد عدم الاستقرار الامني وازمة الحكم والقصور البيروقراطي وضعف اجهزة الرقابة والمحاسبة والفساد بأشكاله المختلفة، ان هذه التغييرات وغيرها فرضت على متخذي القرار اجراء المراجعة والتحليل واعادة النظر بالسياسات العامة المتبعة للحيلولة دون تكرار المشكلات، وخاصة بالجانب الاقتصادي كونه الاكثر تأثيراً بالمعطيات والتطورات

الجديدة، وهنا ما ادى الى الحاجة للشروع بعملية الاصلاح الاقتصادي التي تستلزم توفر الاسس والمقدمات الموضوعية التي تشكل القاعدة الاساس، للانطلاق بعملية الاصلاح بشكل يستهدف تعبئة الموارد واعادة تخصيصها لضمان احتياجات الاجيال سواء الحالية أو المستقبلية (مجموعة باحثين، ٢٠٠٩، ٢١٤-٢١٥). وتمثلت أهم التحديات الاقتصادية بـ (القريشي، ٢٠٠٨، ١١):

١. يعاني العراق بشكل عام من تخلف في المستوى الاقتصادي، سواءً بالإنتاج مروراً بالتوزيع والتبادل والانتهاء بالاستهلاك، فالإنتاج الصناعي متخلف من حيث حجم التقنيات المستخدمة وحجم رؤوس الاموال والاموال الموظفة فيه.
٢. غياب البرمجة الاقتصادية العقلانية من جانب الدولة، مما ادى الى عجز عن توفير فرص عمل ضرورية للأفراد.
٣. الموارد المالية لا توزع بصورة عادلة بين افراد المجتمع، بما يحقق العدالة الاجتماعية كما يستخدم لأغراض الاستيراد الاستهلاكي بدلاً من استخدامه لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٤. ضعف مستوى النشاط الاستثماري والانتاجي وتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وتخلف البنيان الاقتصادي وهياكل الانتاج مع تزايد هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط.
٥. زيادة نسبة الفقر المدقع بسبب تدهور مستوى المعيشة، مما ادى الى تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين مستوى الرفاهية ومعدلات البطالة.
٦. اتساع حجم الفساد وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل، اصبح من المسائل التي تهدد مسيرة التنمية، فباتت قضايا الفساد المالي والاداري تتغلغل في جميع المجالات واهمها الاقتصادية.

وان توسع عدم معالجة هذه التحديات والمعوقات التي يعاني منها العراق نظاماً ومجتمعاً، وما يسفر عنها ينعكس على مؤشرات استقرار النظام على كافة

الأصعدة السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية، وبعضها انعكاس مباشر على مختلف مناحي ومجالات الحياة وهذا ما يتضح جلياً بالنسبة للعراق.

وبقدر تعلق الامر بموضوع بحثنا عن الاعلام والاعلام الأمني، فنجد بروز مستويين من التغيير الاعلامي، الاول: يوضح التعددية المؤسسية للصحافة والاعلام في العراق. والثاني: يوضح انعكاس هذه التعددية على المفاهيم والقيم المهنية في الخطاب الإعلامي (العامري، ٢٠٠٩، ١١٣). ومن خلال الرصد برزت وبشكل واضح معوقات عدة كانت عقبة تعترض سير عمل المؤسسات الاعلامية في الساحة العراقية، وهي (العامري، ٢٠٠٩، ١١٤; العسكر، ٢٠٠٧، ١٠-١١):

١. الافتقار الى الموارد البشرية الكفوءة المدربة المتلائمة مع اتجاهات الوضع الجديد وظروف التطور السريع.
٢. المعاناة من ارتفاع نسبة الامية، ولعل الامر الذي يزيد خطورة هذه المشكلة ان البعض من شبه الاميين هم من العاملين في قطاع الانتاج وامام هذه النسبة المخيفة يصبح الاتصال بجميع وسائله عميقاً.
٣. الاصرار على اتباع الاساليب التقليدية في تناول قضايا التطور والشؤون المتعلقة بالنهوض.
٤. فقدان الاهتمام عند بعضهم بالتنسيق بين الاجهزة المختلفة المنتجة والتي تساعد على تضافر الجهود للقضاء على الازدواجية والتكرار لتتمكن خطط البناء والتوعية من تحقيق اهدافها تحقيقاً أكثر فاعلية.
٥. وجود فجوة بين الاعلاميين والامنيين، مع وجود فجوة بين رجل الامن والمجتمع.
٦. الفهم الخاطئ للمسؤولية الامنية، مع اختلاف السياسات العامة.
٧. عدم تطبيق التوصيات الاعلامية والامنية مع انعدام التأهيل العلمي للعاملين في مجال الاعلام الامني.
٨. حساسية القضايا الامنية، فضلاً عن خضوع المؤسسات الامنية لاعتبارات سياسية.

٩. عدم وضوح مفهوم الاعلام الامني ومسؤولياته، وضعف الامكانات المتاحة امام القائمين عليه.

١٠. غياب الرؤية الموحدة للخطاب الإعلامي الأمني وتعدد الخطابات الإعلامية اتجاه القضايا الأمنية.

١١. ضعف ايجابية اتجاهات الجماهير نحو الممارسات الاعلامية للأجهزة الرسمية، ولوسائل الاعلام الحكومية خاصة طبيعة واتجاه الاتصال المتاح في الوسائل الرسمية ويعود ذلك الى:

- مبالغة بعض الوسائل الرسمية في تمثيل الموقف الرسمي تحت دعاوى الدفاع عن المصلحة الوطنية، مما يؤدي الى تحول الخطاب الاعلامي الصادر عن هذه الجهات الى ما يشبه المواعظ والنصائح بدلاً من العمل المهني.
- مثالية الخطاب الاعلامي الرسمي، إذ يبالغ الخطاب الرسمي في تقديم ما تقوم به الجهات الامنية بعده عملاً دقيقاً معقداً ومنظماً يملك معدلات عالية من الحلول الجاهزة لكشف طبيعة الغموض الذي يكتنف اي عمل اجرامي، يصدق ذلك احياناً على ما يقدم من بيانات حول الاحداث الارهابية، إذ تطغى الرسمية على الخطاب، وتقل العناية بتوظيف المداخل والصياغات والاساليب الاعلامية المناسبة وتسود الانشائية، وعبارات الاوامر والتهديد، الى جانب مبالغة الخطاب الرسمي في تقديم المجتمع بأفضل صوره.

١٢. ضعف الكفاية المهنية للقائمين على الاعلام الامني، إذ يتطلب نجاح العاملين في الاعلام الامني في القيام بواجباتهم الوظيفية توافرهم على قدر عال من الكفاية المهنية، ويؤدي افتقاد العاملين في الاعلام الامني للكفاية المهنية الى:

- التوسع في نشر الجرائم، وهو ما يسهم في فقدان الجماهير الاحساس بالأمن.
- يمكن ان يحتل بعض صيغ التناول المجرمين الى ابطال عبر اتصافهم بالبراعة والذكاء مما قد يدفع الشباب للأعجاب بهم ومحاولة تقليدهم، كما يمكن ان تقلل

هذه الصيغ من مكانة رجال الامن عبر تقديمهم في شكل محدودي الكفاية والخبرة والذكاء.

- قد تتركز القيم الموجهة للعمل الاعلامي في الاثارة فقط فتصبح القيمة الموجهة للعمل الاعلامي.
- يمكن ان يؤدي ابتسار الاحداث الامنية من سياقاتها العامة الى تقديم وقائع غامضة وغير مقنعة، كما يمكن ان يؤدي ذلك الى حدوث مشكلات قد تبدو أكثر خطورة من الاحداث الاجرامية نفسها.

ويمكن تحديد اهم المعوقات التي تواجه الاعلام الأمني والتي تتمثل في ثلاث اشكاليات في واقع الممارسة، وهي: (الدغمان، د.ت، ٢)

الاشكالية الاولى: ترتبط بكل من الاعلام الذي يسعى الى السبق ومن ثم الافصاح السريع بصدد اي حدث والامن الذي تتطلب مهامه المكلف بها هي الحفاظ على سرية المعلومات الأمنية، والواقع ان أحد المهام الرئيسة للأعلام الامني هي الوصول الى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الافصاح عنه وما يجب حجبه.

الاشكالية الثانية: هي ان متطلبات الامن ربما تقود في بعض الأحيان الى تقييد الحريات وهذا يتناقض مع المبادئ التي تقوم على الديمقراطية، والواقع ان الخبرات المعاصرة توضع ان الاولوية يجب ان تعطى للاعتبارات الامنية على ان يكون ذلك في اطار القانون ولاشك ان الاعلام الامني يواجه هذه الاشكالية وعليه ان يتعامل معها بالأساليب الملائمة، وهي اشكالية تواجه المجتمعات.

الاشكالية الثالثة: وتعود الى طبيعة المواقف العديدة التي يتعامل فيها المواطن مع اجهزة الامن والى طبيعة بعض المهام الامنية وغيرها هذا فضلاً عن الثقافة السائدة في المجتمع والتي تشكل رؤية الناس للأمن واجهزته وانشطته والتي تكون في اغلب الاحيان سلبية ويترتب على ذلك ان ما يقدمه الاعلام الامني قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيداً عن الواقع واستناداً الى الاحكام المسبقة.

المبحث الثالث

دور الاعلام الامني في العراق: السياسات والاستراتيجيات

اصبح الاعلام الحديث المعاصر في العالم المتحضر احد البنى الاساسية للمجتمع وهي بنية مستقلة لها تأثير كبير في دفع البنى الاساسية الاخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فبعد ان انتهى الاعلام الشمولي في العراق في عام ٢٠٠٣ حدثت عملية تغيير جذرية في بنية الاعلام، وعلى الرغم من ان البنية الجديدة مازالت غير منظمة تنظيماً كاملاً الا انها حولت الاعلام العراقي الى اعلام حر، فخلال سنوات قليلة بدأ الاعلام بالتنوع والتوسع الافقي الهائل متمثلاً بالفضائيات والمحطات التلفزيونية المحلية والاذاعات والصحف والمجلات ومواقع الانترنيت وكلها متعددة الاتجاهات لكن لم يحصل تطور نوعي او عمودي في مضمون الاعلام العراقي إلا على مستويات محددة (العامري، ٢٠٠٩، ١١٠).

وتعد وسائل الاعلام من أكثر وسائل التأثير في الاستقرار السياسي، بل اصبحت الوسائل الاعلامية مصدراً اساسياً للثقافة العامة لفئات المجتمع كافة، فقد امتد تأثيرها الى معظم افراد المجتمع، من خلال ما تقدمه من محتوى يحمل مضامين متعددة، فالإعلام ووسائله المعاصرة المتنوعة تشكل مفصلاً مهماً في تعزيز القيم المجتمعية، وفي مقدمتها الاعلام الامني الذي صار ضرورة ملحة لتقدم المجتمعات ورقيها، وتحقيق الاستقرار والسلام، وتكمن اهمية الاعلام الامني في العراق كونه لا ينقل المعلومات الأمنية بمصداقية الى الجمهور فحسب بل يحاول بناء وعي أمنى يرفع الروح المعنوية بكل المقومات الكفيلة بالالتزام بالتعليمات والأنظمة كافة لحفظ امن وسلامة المواطن في مجالات الحياة كافة.

ويؤدي الاعلام الامني دوراً مهماً في صناعة الرأي العام ونقل المشاهدات الحية من وسط ميدان المعركة في حالة الحرب، فهو المعني بإيصال الرسالة الى الشعب، وتصوير ما يجري في ارض المعركة، واظهار دور رجال القوات المسلحة في الدفاع

عن الوطن، ويتضمن الاعلام الامني التخطيط من خلال تعبئة المجتمع المدني وتهيئة لوقوع الحرب وحثه على حشد الجهود لمساندة قواته المسلحة، وتوظيف عملية التعبئة الاعلامية في خدمة متطلبات المعركة، من حيث تأكيد ضرورة العمل والانتاج، وتحديد دور واضح لكل فرد في المعركة، وتنظيم سلوك الجماهير، وتوجيههم نحو احترام النظام، ورفع الروح المعنوية والتهيئة النفسية للمقاتلين والمواطنين وتأهيلهم نفسياً وروحياً لقتال العدو، والقيام بدفع قوافل التوعية القومية والدينية لجبهات القتال خلال الفترة التحضيرية باعتبار ان التوعية الدينية والثقافية والقومية ركيزة اساسية لتثبيت العقيدة القتالية وغير ذلك (نعمة، ٢٠١٧، ٣٠٩–٣١٠).

وتزداد اهمية الاعلام الامني في ظل التنامي الواضح لمعدلات الجريمة والارهاب الذي يتعرض له الوطن من الداخل والخارج معاً، الامر الذي يتطلب ربط المواطنين بهموم بلدهم في الداخل والخارج والكشف بوضوح عن الحالة الامنية، واطلاعهم على الحقائق المتعلقة بأمنهم وسلامتهم بشكل كامل، وذلك للاستفادة من وسائل وتقنيات الاعلام المتطورة في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن، ويعتمد الاعلام الامني سياسات واستراتيجيات عدة لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق، أهمها (اللهيبي، ٢٠٠٩، ٢٩٣–٢٩٦; حسن، ٢٠١٦، ١٣٩–١٤٢; مهدي، ٢٠١١، ٥٩٥–٥٩٩):

١. الاساس الاعلامي، اذ تقوم هذه الاستراتيجية على تقنين وضبط عمل القنوات القضائية ومراقبة عملها ومصادر تمويلها ومنع بث رسائلها الطائفية والعنصرية، وبناء قاعدة اعلامية وطنية بعيدة عن التجاذبات السياسية والدينية.
٢. تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، فالمصالحة الحقيقية يجب ان لا تخرج عن سياق العمل الاستراتيجي– طبقاً لمراحل زمنية محددة واساليب حديثة تتضمن الولوج الى صميم المجتمع وعدم الاكتفاء بالمصالحة ما بين زعماء سياسيين، وانما التركيز على المصالحة المجتمعية بدلاً من المصالحة السياسية.

٣. صياغة رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني في العراق من أجل تكامل المجتمع في بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني، من خلال تبني استراتيجية الاستيعاب لمعالجة الانقسام الحاد والخطر في العلاقة بين الجماعات الاثنية، والتي تهدف الى احتواء الاختلافات داخل الدولة، من خلال السعي الى دمج واستيعاب الجماعات الاثنية في اطار الهوية العامة، وتشمل هذه الاستراتيجية: الاستيعاب الثقافي والاستيعاب المادي والاستيعاب المؤسسي، وانتشار مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الافراد من مختلف الجماعات على اسس غير اثنية.

٤. التأكيد على مسألة خصوصية المجتمع العراقي وشكل الوعي السياسي، وذلك بخلق نوع من الاحساس بالملكية الجماعية للعملية السياسية، مما يستدعي عقد مصالحة على المستوى الفوقي لضمان توفير بيئة أكثر استقراراً للمصالحة على المستوى التحتي.

٥. اعتماد لغة الحوار وتعزيز ثقافة الاختلاف، من خلال اعتماد الاعلام الامني على تقديم برامج تدعو الى ترسيخ قيم التعايش السلمي والتعاون، واحترام التنوع والتعدد.

٦. تجنب الخطاب الانفعالي واعتماد خطاباً متصالحاً، من خلال اعتماد خطاباً تنويرياً هادئاً خطاباً موضوعياً متصالحاً وليس خطاباً انفعالياً.

٧. بث القيم الاجتماعية المعززة للانتماء المشترك، من خلال الاضطلاع بدور اساس في منع حدوث النزاعات وتعزيز فرص السلام، وتعميق الحوار بين اصحاب الديانات والثقافات المختلفة، فكلما كانت القيم الاجتماعية التي تبثها وسائل الاعلام قيماً اساسية ونبيلة وتؤكد مشاعر التعاون والانتماء المشترك كلما تعزز السلم الاهلي المجتمعي.

٨. تعزيز اللقاءات والحوارات مع النخب المثقفة ورجال الجين المعتدلين ورجال الامن، وذلك لدورهم في توعية الجمهور وزرع بذور التعايش السلمي والسلوكيات الانسانية لبناء الوطن واستقراره.

٩. تفعيل الحوار داخل الثقافات والديانات والمجتمعات، وهذا يمثل حاجة مهمة من داخل المجتمعات.

١٠.تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في استتباب الامن والاستقرار في المجتمع والدولة.

١١.ربط الاعلام الامني بشكل تكاملي مع مؤسسات الدولة والمجتمع لإنماء ثقافة الحوار وتعزيزها في المجتمع.

١٢.لابد من اشراك المجتمع عبر لجان الشرطة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطط الاعلامية والامنية لمكافحة كل انواع الجرائم.

١٣.اعتماد سياسة اعلامية تكاملية بين كافة اجهزة الاعلام الرسمية والشعبية، مع اعتماد منهج تكاملي اجتماعي لفهم ظاهرة الجريمة واسباب نشأتها.

١٤.تحديد إطار لمضمون الخطاب الاعلامي الرسمي الخاص بمكافحة ظاهرة الارهاب والجرائم والابتعاد عن الوعظ والشعارات مع الاعتماد على الواقعية والشفافية.

١٥.اعداد برامج اعلامية امنية مدروسة وموجهة للتعامل مع الجرائم بأنواعها.

١٦.قيام الاجهزة الامنية ووسائل اعلامهم المختلفة من شبكات ودوائر على الانسجام الحقيقي من خلال اشاعة ثقافة التعاون لصالح المجتمع.

١٧.اقامة قواعد اعلامية على شكل خلايا ازمات اعلامية يتم من خلالها اقامة ورش تدريبية خاصة للعاملين في مجال الاعلام والعلاقات العامة.

١٨.استقطاب الكفاءات الاعلامية من الأكاديميين لصالح الامن كمؤسسة.

١٩.تكثيف البرامج تجاه الرأي العام بخصوص التوجيه والارشاد والتحذير بخصوص التحديات الامنية.

٢٠.تسوية الصراعات والنزاعات عن طريق الحوار، وتعميق روح التفاهم بين المجتمعات بغية القضاء على التطرف بكافة اشكاله، وان تعزيز الحوار يتضمن (مهدي، ٢٠١٢، ١٧٨):

- التأكيد على وحدة العراق والعراقيين.
- عدم التمييز بين اطياف الشعب العراقي.
- تأكيد على نبذ الارهاب والمنظمات الداعمة له ومن كل الجهات.
- تعزيز نقاط التلاقي المشتركة ونبذ مسائل الخلاف والتقاطع بين ألوان الطيف العراقي.

٢١. تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الاجتماعي، إذ يعاني المجتمع من خلق طبقة اجتماعية مترفة جداً تتميز بالنفوذ السياسي في حين ان غالبية المجتمع يعاني من ضعف في مستواه المعاشي.

الخاتمة

إن سياسات الاعلام الامني يجب ان تشير الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مكونات المجتمع العراقي المختلفة عرقياً ودينياً ومذهبياً وفكرياً عن بعضها البعض، مع ضرورة احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة او الجماعات الاخرى، وضرورة العمل على حل خلافاتها بصورة سلمية، وعلى هذا الاساس يستند الاعلام الامني على وعي رجال الامن وافراد المجتمع العراقي، بأن للمجتمع العراقي هويات دينية وعرقية وفكرية مختلفة، والاقرار بأن هذا الاختلاف في الهويات لا ينبغي ان يقود الى صراعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا أو جماعات، بل يمكن ان يكون هذا التنوع عامل قوة اذا ما كان مبنياً على أساس العيش المشترك وتقبل الاخر خاصة في الازمات وهذا ما يقع على عاتق الاعلام الأمني.

وتوصل البحث الى عدة توصيات، اهمها:

١. اعتماد صيغ متطورة من التعامل الهندسي لمواجهة التحديات التي تواجه الاعلام الامني، فضلاً عن تطور فاعلية الانتاج الثقافي والفني المتميز القادر على المنافسة وتوطيد العلاقة مع مخططات وقنوات التلفزيون والاذاعة من خلال الية للتبادل والتعاون في الميدان البرامجي، وهذا ما يدعم وجود خطة مدروسة في لتنشئة الافراد وفق منظومة قيمية تتقبل الاخر وتدعم الاستقرار السياسي.

٢. تطوير الانتاج البرامجي الوطني كماً ونوعاً وخاصة في ميدان الاخبار والبرامج الحية وتقليل اسلوب الطرح المباشر في البرامج التلفزيونية.
٣. تطوير امكانيات الكوادر الاعلامية الوطنية وزخمها في تجارب ودورات ميدانية لمواكبة آخر التطورات في ميدان التقنيات الاذاعية والتلفزيونية فضلاً عن مواكبة التطور العالي في ميدان التقنيات الفضائية، وذلك لتحقيق الريادة في التواصل مع المجتمع لتدعيم الامن المجتمعي وتفويت الفرصة لمن يريد استغلال التقنية في زعزعة الامن والاستقرار.
٤. الاهتمام بالدورات الاعلامية المواكبة للتطورات الحاصلة التي تحصل مستقبلاً في العراق مع التركيز على جانبي اخلاقيات الاعلام والخصوصيات العراقية.
٥. أهمية مسايرة التطورات في مجالات الجرائم بكافة انواعها مع الاهتمام بوضع خطط اعلامية امنية قوية للتوعية ضدها.
٦. رفع كفاءة العاملين في القطاع الأمني لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب من اجل التمكين من السيطرة عليه.
٧. التدريب المتخصص للإعلاميين في مجال التوعية بمشكلة الارهاب والجرائم الاخرى واسس التعامل معها.

المصادر

أحمد، ع. (٢٠١٣). مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق The Future of Civil Society Institutions in Iraq. *العراق ومحنة الديمقراطية(دراسات سياسية راهنة)*. الطباع للطباعة والنشر.

إبراهيم، س. ا.، وآخرون. (١٩٩٦). *المجتمع والدولة في الوطن العربي Community and State in the Arab World*. (ط ٢) . مركز دراسات الوحدة العربية.

إصبع، ص. أ. (٢٠٠٤). *الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة The Communication and the Mass Media in Contemporary Communities*. (ط ٤). دار مجدلاوي للنشر.

الجبار، ح. ع. (٢٠١١). *اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر Modern and Contemporary Mass Media Trends*. دار الساحة للنشر والتوزيع.

الدغمان، س .(n.d.). *الإعلام الأمني... التعريف، الوظائف، الاشكاليات، مركز الإعلام الأمني Security Media: The Defination, the Functions, Problems*. https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/098ff9b3

العامري، ع. م. س. (٢٠٠٩). الإعلام العراقي والتحديات الراهنة للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ Iraqi Mass Media and Current Challenges For 2003 - 2008. *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، ٢٦ .

العربي، غ. (٢٠٠٨). مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة The Future of Iraq as Defined for the Future of the Region. *مجلة شؤون الشرق الأوسط*، ١٣١ .

العسكر، ف. ب. ع. ا. (٢٠٠٧). الإعلام الأمني: مفهومه، أسسه وتطوره، ووظائفه Security Media: Concept, Foundations, Development, and Functions. *الدورة التدريبية: تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في مجال العمل الإعلامي الأمني*.

العنبكي، آ. و. (٢٠٠٦). المشهد العراقي بعد الاحتلال: الواقع والمؤمل The Iraqi Scene After the Occupation: Reality and Hopeful. *الرأي الأخر*، ١ .

القريشي، ع. ا. ع. (٢٠٠٨). ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة لحركة الهجرة الإفريقية الى دول الاتحاد الأوربي International Immigration Phenomenon: A Study of African Migration Movement to European Countries. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، ١٦ .

اللهيبي، د. ف. ص. (٢٠٠٩). إشكالية الهوية الوطنية العراقية Problematic Iraqi National Identity. *مجلة دراسات إقليمية*، ١٣ .

بُوعافيه، م. ا. (٢٠١٦). الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات Political Stability Reading in the Concept and Aims. *مجلة دفاتر السياسة والقانون، ١٥*.

تركي، ه. ك. (٢٠١٢). *التنشئة الاجتماعية – السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، The Socialization – Political Upbringing and Democratic Transformation in Iraq*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة النهرين.

حسن، د. ح. ف. (٢٠١٦). المواطنة وإشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية: العراق أنموذجا Citizenship and Problematic Between the Theoretical and Practice Frameworks: Iraq as a Model. *مجلة قضايا سياسية، ٤٥ـ٤٦*.

حطيط، أ. م. (٢٠٠٩). الاتفاقية الأمنية العراقية الأميركية وآثارها على السيادة والأمن العراقي والإقليمي Iraqi American Security Agreement and its Implications for Iraqi and Regional Security. *مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأميركية العراقية المنعقد في بيروت، ٣٦*.

حميد، م. م. (٢٠٠٥). *التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي، The Democratic Transformation and Iraqi Society Structure. رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة بغداد.

خُضيرات، ع. ي. (٢٠١٢). الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٠ – ٢٠٠٦ The Middle Rank and its Impact on Political Stability in Jordan 1990 - 2006. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٣٨*.

خليفة، ع. ا. (١٩٩٩). *أيديولوجية الصراع السياسي The Ideology of the Political Conflict*. دار المعرفة الجامعية.

دال، ر. (٢٠٠٥). *الديمقراطية ونقادها The Democracy and Criticism*. ترجمة: عنبر عباس مظفر (ط ٢). دار الفارس للنشر والتوزيع.

عجيل، ع. و. (٢٠١٦). المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣.. دراسة في الأسباب والتحديات The Citizenship in Iraq After 2003 ... Study in Causes and Challenges. *مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٣ (٨)*.

عدلي، ع.، & الله، م. س. (٢٠٠١). *مدخل للتشريعات الإعلامية والإعلام الأمني Entrance To Mass Media Legislation and Security Media*. مكتبة الإشعاع الفنية، دار المعرف الجامعية.

مجموعة باحثين. (٢٠٠٨). *التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨ The Iraqi Strategic Report 2008*. مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مجموعة باحثين. (٢٠٠٩). *التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٩ The Iraqi Strategic*

Report 2009. مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مشعل، ع. ا. (كانون الأول، ٢٠٠٨). القبيلة والدولة الديمقراطية في المجتمع العراقي: نظرة سريعة في دور المجتمع الأهلي في بناء الدولة The Tribe and the Democratic State in Iraqi Society: A Quick Vision at the Role of Civil Society in Building the State. *المؤتمر المركزي لبيت الحكمة: بناء الإنسان/ بناء العراق*.

مهدي، ع. س. (٢٠١١). مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة العراقية The Concept of Citizenship and Its Role in Building the Iraqi State. *المؤتمر العلمي السنوي ((استراتيجيات بناء الدولة العراقية))*.

مهدي، ع. س. (٢٠١٢). مفهوم لتعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق أنموذجا The Concept of Peaceful Coexistence and its Role in Achieving National Unity: Iraq as a Model. *مجلة حولية المنتدى المجلة السياسية والدولية*، ٢٢ .

ناصر، ه. ح. (٢٠٠٩). دور الإعلام في نبذ العنف The Role of the Mass Media in the Ostracism of Violence. *مجلة مركز دراسات الكوفة*، ١ (١٥).

ناهي، أ. ع. ا. (٢٠٠٧). المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير Iraqi Democratic Landscape After Change. *مجلة قضايا سياسية*، ١٢ .

نعمة، ز. ع. ا. (٢٠١٧). الإعلام العسكري ودوره في ترسيخ الإسلام The Military Media and its Role in Consolidating Islam. *مجلة التراث العلني العربي*، ٤ .